الأمم المتحدة
A/RES/67/302

Distr.: General
1 October 2013

الجمعية العامة

الدورة السابعة والستون
البند ١٢١ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/67/L.67/Rev.1* و *Add.1*)]

٦٧/٣٠٢ - التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى[(١)]،

وإذ تشير إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة وإلى قراراتها ٥٥/٢١٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/٤٨ المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ٥٧/٤٨ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ و ٥٩/٢١٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦١/٢٩٦ المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٣١٠ المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/٢٧٤ المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى المبادئ المكرسة في الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي المعتمد في لومي في عام ٢٠٠٠[(٢)]،

وإذ تشير كذلك إلى القرارات والإعلانات التي اعتمدها مؤتمر الاتحاد الأفريقي في جميع دوراته العادية والاستثنائية،

وإذ تشير إلى اعتماد إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الوارد في الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الذي وقعه الأمين العام

---

(١) A/67/280-S/2012/614.

(٢) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢١٥٨، الرقم ٣٧٧٣٣.

الرجاء إعادة الاستعمال

ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦[٣] والذي يبرز ميادين التعاون الرئيسية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة،

وإذ ترحب، آخذة في اعتبارها دور الجمعية العامة، ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ المتعلق بالعلاقة المؤسسية مع الاتحاد الأفريقي[٤] وبيانه المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧ المتعلق بالعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، في صون السلام والأمن الدوليين[٥] وبيانه المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩ المتعلق بالسلام والأمن في أفريقيا[٦] وقرار المجلس ١٨٠٩ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة بالموضوع،

وإذ تسلم بالجهود المبذولة لتعزيز التنسيق والتعاون بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مجالي السلام والأمن، وبخاصة الاجتماعات التشاورية السنوية المشتركة بين أعضاء مجلس السلام والأمن ومجلس الأمن،

وإذ ترحب بإنشاء فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، وإذ تثني على الجهود التي تبذل بشكل متواصل لدعم إطار العمل الهام هذا لتعزيز الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والأمن بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي،

وإذ ترحب أيضا بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الهياكل المعنية بالسلام والأمن في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها والإنذار المبكر والوساطة وإدارة الأزمات وحفظ السلام وإصلاح قطاع الأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع في أفريقيا، بما فيها الجهود الرامية إلى تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع،

---

(٣) A/61/630، المرفق.

(٤) S/PRST/2004/44؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

(٥) S/PRST/2007/7؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٦ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧.

(٦) S/PRST/2009/3؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

وإذ تنوه بمساهمة الاتحاد الأفريقي الكبيرة في منع الإرهاب ومكافحته، وإذ تلاحظ الدور المحوري للشراكة والتعاون على الصعيد الدولي بين الاتحاد الأفريقي وهيئات الأمم المتحدة المعنية والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي،

وإذ تسلم بضرورة تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باعتبارها أساسا لشراكة أكثر فعالية تجسد مبادئ الاحترام المتبادل لدى التصدي للمسائل التي تحظى باهتمام مشترك،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالتعاون مع شركاء دوليين آخرين، لتقديم دعم فعال لبعثات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، في مجال تمويل بدء هذه البعثات وتوفير المعدات واللوجستيات وبناء القدرات على المدى الطويل، على نحو ما ورد في قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨)،

وإذ ترحب أيضا بقرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) المؤرخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ الذي كرر فيه المجلس تأكيد أهمية إقامة علاقة أكثر فعالية بينه وبين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها وإدارتها والمساعدة الانتخابية وأنشطة المكاتب الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات،

وإذ تلاحظ أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي اعتمدوا، بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعنية ببحث وحل النزاعات في أفريقيا في طرابلس في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، إعلان طرابلس المتعلق بالقضاء على النزاعات في أفريقيا وإحلال سلام مستدام وخطة العمل[٧] وأعلنوا سنة ٢٠١٠ سنة للسلام والأمن في أفريقيا تحت شعار ''اجعلوا السلام حقيقة''، وإذ تشيد بالجهود التي يبذلها حاليا الاتحاد الأفريقي ومختلف الشركاء في هذا الصدد،

وإذ تضع في اعتبارها إعلان الأمم المتحدة المتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٨] المشار إليه في مختلف القرارات المتخذة في هذا الصدد منذ عام ٢٠٠٢[٩]،

---

(٧) S/2009/461، المرفقان الأول والثاني.

(٨) القرار ٥٧/٢.

(٩) القرارات ٥٧/٧ و ٥٨/٢٣٣ و ٥٩/٢٥٤ و ٦٠/٢٢٢ و ٦١/٢٢٩ و ٦٢/١٧٩ و ٦٣/٢٦٧ و ٦٤/٢٥٨ و ٦٥/٢٨٤ و ٦٦/٢٨٦ و ٦٧/٢٩٤.

وإذ تسلم بالضرورة الماسة لإدماج أفريقيا في صلب الاقتصاد العالمي وتعزيز الشراكة العالمية من أجل تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة لأفريقيا، وبخاصة القضاء على الفقر، وإذ ترحب في هذا الصدد بالإعلان السياسي المعتمد في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ بمناسبة انعقاد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن موضوع ''احتياجات أفريقيا الإنمائية: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها''[١٠]، وإذ تعيد تأكيد أهمية وضعه موضع التنفيذ ومسؤوليات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وفي الأمم المتحدة في هذا الصدد وأهمية تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١١]،

وإذ تقر بما لشراكات أفريقيا الاستراتيجية من أهمية متزايدة لتنمية القارة، وإذ تعرب عن تقديرها للدور النشط الذي تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في تيسير هذه العلاقات لتلبية الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا على نحو أفضل،

وإذ تؤكد ضرورة توسيع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجال مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في أفريقيا،

وإذ تشدد على أهمية تنفيذ إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٢] وخطة الدوحة للتنمية[١٣] وتوافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[١٤] وإعلان الدوحة المتعلق بتمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٥] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[١٦] والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٧] على نحو فعال منسق متكامل،

---

(١٠) القرار ١/٦٣.

(١١) A/57/304، المرفق.

(١٢) القرار ٢/٥٥.

(١٣) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٤) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٥) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١٧) القرار ١/٦٠.

وإذ تلاحظ أن مؤتمر الاتحاد الأفريقي اعتمد في دورته العادية الخامسة عشرة التي عقدت في كمبالا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠ الميثاق الأفريقي للنقل البحري وأن الوزراء الأفارقة المسؤولين عن الشؤون البحرية اعتمدوا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الاستراتيجية البحرية المتكاملة لأفريقيا لعام ٢٠٥٠ باعتبارهما صكين يمكن أن يساعدا على تعزيز التجارة والتنمية على الصعيد الدولي،

وإذ تشدد على أهمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥ الذي اعتمد فيه إعلان كوبنهاغن المتعلق بالتنمية الاجتماعية[١٨] والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة لعام ١٩٩٥ والوثيقتين الختاميتين للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة[١٩]، وإذ تؤكد أهمية التزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين[٢٠] وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[٢١] على نحو تام وفعال،

وإذ تشير إلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته والبروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا اللذين اعتمدا في مابوتو في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٣،

وإذ تعيد الإعلان عن التزامها بزيادة فعالية المساعدة الإنمائية، بما في ذلك المبادئ الأساسية المتمثلة في تولي السلطات الوطنية زمام الأمور والمواءمة والتنسيق والإدارة التي تركز على تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة، وإذ تدعو إلى مواصلة الحوار من أجل زيادة فعالية المعونة، بما في ذلك قيام البلدان والمنظمات الملتزمة ببرنامج عمل أكرا[٢٢] بتنفيذه على نحو تام،

وإذ تقر بإسهام مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالي السلام والأمن، وإذ تنوه

---

(١٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.8)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول؛ انظر أيضا القرار ١٥٢/٦٣.

(١٩) القرار دإ - ٢/٢٣، المرفق والقرار دإ - ٣/٢٣، المرفق.

(٢٠) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٢١) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢٢) A/63/539، المرفق.

بالجهود المبذولة من أجل تعزيز المكتب بهدف النهوض بأدائه في ضوء اتساع نطاق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في هذين المجالين،

واقتناعا منها بأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيسهم في النهوض بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي وإطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، وإذ تحيط علما في هذا الصدد بتقرير الأمين العام عن استعراض البرنامج العشري لبناء القدرات[٢٣]، وإذ تطلب إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز قدرة الأمانة العامة على الاضطلاع بولايتها المتعلقة بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وفقا للإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة،

١ - **تحيط علما مع التقدير** بتقرير الأمين العام[١]؛

٢ - **تشير** إلى أن مجلس الأمن مسؤول في المقام الأول عن صون السلام والأمن الدوليين، وتطلب إلى منظومة الأمم المتحدة أن تكثف، حسب الاقتضاء، المساعدة التي تقدمها إلى الاتحاد الأفريقي لتعزيز هياكل السلام والأمن الأفريقية، بما في ذلك القدرة المؤسسية والتنفيذية لمجلس السلام والأمن التابع للاتحاد، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين الآخرين عند اللزوم؛

٣ - **تشدد** على ضرورة مواصلة تنفيذ التدابير القائمة لزيادة فعالية التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وكفاءته، وتلاحظ في هذا الصدد أهمية دور مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا الذي يضم مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى الاتحاد الأفريقي وما يقدمه من دعم؛

٤ - **تشير** إلى قرار مجلس الأمن ٢٠٣٣ (٢٠١٢) وغيره من القرارات المتخذة في هذا الصدد التي دعا فيها المجلس إلى تعزيز التعاون والتواصل بين الأمم المتحدة والمنظمات أو الترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية وشجع التنسيق والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل الدعوة وحشد الدعم من المجتمع الدولي للبلدان الأفريقية وتحديد أولويات مؤسساتها على صعيد القارة وعلى الصعيد الإقليمي؛

٥ - **تشير أيضا** إلى توقيع الإعلان المتعلق بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي[٣] والجهود التي تبذل حاليا في هذا الصدد، وتلاحظ مع التقدير تقرير الأمين العام عن استعراض البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي[٢٣]، وتشدد على

---

(٢٣) A/65/716-S/2011/54.

أهمية التعجيل بتنفيذ البرنامج، وتحث جميع الجهات المعنية على دعم التنفيذ الكامل للبرنامج بجميع جوانبه، ولا سيما تفعيل مجالات التعاون الرئيسية، بما في ذلك القوة الاحتياطية الأفريقية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التقدم المحرز في هذا الصدد؛

٦ - **تسلم** بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بتمويل الأنشطة الإنمائية والإنسانية التي تقوم بها المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، عندما تضطلع بعمليات لحفظ السلام في إطار ولاية للأمم المتحدة واستدامة هذا التمويل وتوخي المرونة فيه، وتلاحظ تصميم مجلس الأمن على مواصلة ما يقوم به من عمل بشأن هذه المسألة وفقا للمسؤوليات الموكلة إليه بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة؛

٧ - **ترحب** بتقرير الأمين العام عن دعم عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بإذن من الأمم المتحدة[٢٤] وبالبيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في هذا الصدد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠[٢٥]، باعتبارهما خطوتين هامتين لزيادة تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛

٨ - **تلاحظ مع التقدير** الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي حاليا للتصدي لمسألة حماية المدنيين في التراع المسلح وفي سياق عمليات حفظ السلام، وتشجع الأمم المتحدة على مواصلة دعمها لتلك الجهود؛

٩ - **تشجع** الجهود التي تواصل فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن بذلها، بوصفها إطارا هاما لتعزيز الشراكة الاستراتيجية من أجل السلام والأمن بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وتتطلع إلى عقد الاجتماع المقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

١٠ - **تؤكد** الضرورة الملحة لأن توثق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي التعاون بينهما ووضع برامج محددة ترمي إلى معالجة المشاكل المتعلقة بالألغام الأرضية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك القرصنة البحرية والاتجار بالأشخاص والمخدرات ومعالجة مسألة الأطفال المتأثرين بالتراع المسلح، في إطار الإعلانات والقرارات التي اعتمدتها المنظمتان في هذا الشأن؛

---

(٢٤) A/65/510-S/2010/514.

(٢٥) S/PRST/2010/21؛ انظر: قرارات ومقررات مجلس الأمن، ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ - ٣١ تموز/يوليه ٢٠١١.

١١ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي تكثيف التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي عن طريق تنفيذ المعاهدات والبروتوكولات الدولية والإقليمية ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما خطة العمل الأفريقية المعتمدة في الجزائر العاصمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وتكثيف الدعم لتشغيل المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب الذي افتتح في الجزائر العاصمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

١٢ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة تكثيف جهودها، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبخاصة في مناطق النزاع، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المتخذة في هذا الصدد؛

١٣ - **تهيب أيضا** بمنظومة الأمم المتحدة مواصلة دعم الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه فيما يبذل من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتطلب إلى الأمين العام والمجتمع الدولي الوفاء بالالتزامات التي تعهدا بها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في عام ٢٠٠٨ والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

١٤ - **تعرب عن بالغ قلقها** لأنه، إذ يتبقى أقل من ثلاث سنوات على بلوغ التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال معظم البلدان الأفريقية خارج مسار تحقيقها، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمم المتحدة التعجيل بتقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية في جهودها الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتشجع الشركاء في التنمية على القيام بذلك؛

١٥ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على التنسيق عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهياكلها المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[١١]، عن طريق آلية التنسيق الإقليمي، من أجل تعزيز تنسيق جميع البرامج والمشاريع الإنمائية التي تقوم بها جميع الجهات الإنمائية الدولية المعنية ورصدها وتقييمها بصفة عامة؛

١٦ - **تؤكد** ضرورة توثيق التعاون والتنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وفقا لاتفاق التعاون[٢٦] ومذكرات التفاهم الأخرى المبرمة في هذا الصدد بين المنظمتين، وبخاصة في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٢] والوثيقة

---

(٢٦) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥٨٠، الرقم ١٠٤٤.

الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١٧] وفيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، على الصعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي؛

١٧ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على دعم تنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي للاتحاد الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا الذي عقد في أبوجا في الفترة من ١٢ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٣ وإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)[٢٧]، بوسائل منها تقديم التبرعات وتوفير الأدوية بأسعار معقولة، من أجل مكافحة هذه الأمراض أو الحد من انتشارها، بما في ذلك القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل، وفق ما قرره مؤتمر الاتحاد الأفريقي في دورته العادية الخامسة عشرة التي عقدت في كمبالا في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٠؛

١٨ - **تدعو** منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز دعمها للبلدان الأفريقية في ما تبذله من جهود من أجل تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[١٦] وإلى دعم الجهود الرامية إلى توطيد التعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل التصدي للتحديات التي تواجهها أفريقيا في مجال التنمية؛

١٩ - **تهيب** بالأمم المتحدة أن تتخذ تدابير استثنائية للتصدي للتحديات المتعلقة بالقضاء على الفقر عن طريق وكالاتها وصناديقها وبرامجها، في الوقت الذي تلاحظ فيه أهمية التصدي لانعدام الأمن الغذائي وبناء القدرات المنتجة وتوفير فرص العمل والشراكات الزراعية لمكافحة الجوع ومبادرات توفير التعليم الأساسي للجميع وبرامج المساواة بين الجنسين وبرامج تحسين صحة الأم والتوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه وعلاجه ورعاية المصابين به ودعمهم، بما يشمل، حسب الاقتضاء، إلغاء الديون وتعزيز المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي ونقل التكنولوجيا بشروط يتم الاتفاق عليها؛

٢٠ - **تلاحظ** إنشاء أمانة مشتركة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في مقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا الهدف منها تعزيز الاتساق والتعاون وتبادل المعلومات فيما بين الإدارات والشعب في المؤسسات الثلاث وإقامة صلات أقوى بينها دعما لخطة التنمية لأفريقيا؛

---

(٢٧) القرار دإ - ٢/٢٦، المرفق.

٢١ - **تشجع** تعميق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مشيرة إلى إطار الاتحاد الأفريقي للتعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع وجهود لجنة بناء السلام لتعزيز الدعم الدولي للبلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعمال اللجنة، وتكرر تأكيد ضرورة تعزيز التنسيق والتشاور بين اللجنة والاتحاد الأفريقي بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان الخارجة من النزاع؛

٢٢ - **ترحب** ببدء الاتحاد الأفريقي مبادرة التضامن الأفريقي لدعم التعمير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع والتنمية في أفريقيا في ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢ في أديس أبابا، وتشدد على ضرورة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على دعم تبادل الدروس المستفادة والخبرات بين البلدان الخارجة من النزاع والبلدان التي جرت فيها عمليات لبناء السلام في أفريقيا، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة والشركاء المعنيين دعم هذه المبادرة؛

٢٣ - **تدعو** الأمين العام إلى أن يطلب إلى جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها المعنية تكثيف جهودها من أجل دعم التعاون مع الاتحاد الأفريقي، بسبل منها تنفيذ بروتوكولات الميثاق التأسيسي للاتحاد الأفريقي[٢] ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية[٢٨]، وتقديم المساعدة بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين لمواءمة برامج الاتحاد الأفريقي مع برامج الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بهدف تعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على الصعيد الإقليمي؛

٢٤ - **تشجع** منظومة الأمم المتحدة على دعم جهود الاتحاد الأفريقي بفعالية عن طريق حث المجتمع الدولي على السعي إلى إتمام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية بنجاح في الوقت المناسب، بما فيها المفاوضات الرامية إلى إحداث تحسينات كبيرة في مجالات من قبيل التدابير المتصلة بالتجارة، ومنها الوصول إلى الأسواق، من أجل تعزيز النمو المستدام في أفريقيا؛

٢٥ - **ترحب** بتجديد الدعوة إلى العمل على تنفيذ خطة العمل من أجل جعل أفريقيا قارة صالحة للأطفال (٢٠١٣-٢٠١٧) التي اعتمدت أثناء المنتدى الأفريقي الثالث المعني بالطفل الذي عقد في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ في أديس أبابا، وتهيب بمنظومة الأمم المتحدة مساعدة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه، بناء على طلبها، على التعجيل بتنفيذها؛

---

(٢٨) A/46/651، المرفق.

٢٦ - **تهيب** بمنظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وضع استراتيجية متسقة فعالة، بوسائل منها وضع برامج وأنشطة مشتركة، لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في أفريقيا، في إطار تنفيذ المعاهدات والقرارات وخطط العمل الإقليمية والدولية التي اعتمدتها المنظمتان؛

٢٧- **تطلب** إلى منظومة الأمم المتحدة التعاون مع الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء فيه في تنفيذ سياسات مناسبة من أجل نشر ثقافة الديمقراطية، بوسائل منها التطبيق الفعال للميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم الرشيد، ومن أجل تعزيز الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز المؤسسات الديمقراطية؛

٢٨ - **تحث** منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٤٩/٥٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١٤٩/٦٣ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلقين بمساعدة اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا وعلى دعم البلدان الأفريقية بفعالية في جهودها الرامية إلى إدراج مشاكل اللاجئين في خطط التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتشير في هذا الصدد إلى خطة العمل المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي عقد في عام ٢٠٠٩ بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا وإلى اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخليا في أفريقيا ومساعدتهم التي اعتمدت في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛

٢٩ - **ترحب** بالجهود التي يواصل الاتحاد الأفريقي بذلها لدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والتنمية الاجتماعية وتدعمها، وتشير في هذا الصدد إلى عقد المرأة الأفريقية الذي أعلنه مؤتمر الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩ وسياسة الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل الجنسين وإطار السياسة الاجتماعية لأفريقيا وإعلان ويندهوك المتعلق بالتنمية الاجتماعية الذي اعتمده المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩[٢٩]؛

٣٠ - **تشجع** هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) على دعم جهود البلدان الأفريقية في مجالي تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين؛

٣١ - **تشجع** الأمم المتحدة على العمل مع الاتحاد الأفريقي وشركائه لكفالة تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما فيها القرارات ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) المؤرخ

---

(٢٩) انظر A/63/848.

٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ و ١٩٦٠ (٢٠١٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٢١٠٦ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والبيانات التي أدلى بها رئيسه في هذا الشأن على نحو أكثر فعالية؛

٣٢ - **تشير** إلى قرارها ٢٥٠/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ المتعلق بإدارة الموارد البشرية، وتحث الأمين العام على تشجيع منظومة الأمم المتحدة على العمل، في إطار القواعد والأنظمة المعمول بها، من أجل كفالة التمثيل الفعال والعادل للرجال والنساء الأفارقة في المستويات العليا ومستويات وضع السياسات في مقر كل مؤسسة من مؤسساتها وفي ميادين عملها على الصعيد الإقليمي؛

٣٣ - **تشجع** الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بمبادرات مشتركة لإقامة شراكات في أفريقيا عن طريق جهات عدة منها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة للشراكات؛

٣٤ - **ترحب** بإنشاء آلية رصد لاستعراض تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا[٣٠]، وتتطلع في هذا الصدد إلى أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريره الأول من التقارير التي يقدمها كل سنتين بهذا الشأن؛

٣٥ - **تهيب** بالأمين العام ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي القيام، بالتعاون فيما بينهما، بإجراء استعراض كل سنتين للتقدم المحرز في التعاون القائم بين المنظمتين، وتطلب إلى الأمين العام تضمين تقريره المقبل نتائج هذا الاستعراض؛

٣٦ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٩
١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

---

(٣٠) القرار ٢٩٣/٦٦.